



The Principles of Law Sovereignty Included in the Textbooks of Social Studies for the Upper Basic Stage in Jordan

Lina Mohammad Abidallah Al-Ma'aitah*^{ID}, Abdullah Azzam Al-Jarrah^{ID}

Department of Curricula and Teaching, Faculty of Educational Sciences, Mu'tah University, Al-Karak, Jordan.

Received: 17/9/2022

Revised: 11/12/2022

Accepted: 8/1/2023

Published: 15/9/2023

* Corresponding author:

lina_maitah34@yahoo.com

Citation: Al-Ma'aitah, L. M. A., & Al-Jarrah, A. A. (2023). The Principles of Law Sovereignty Included in the Textbooks of Social Studies for the Upper Basic Stage in Jordan. *Dirasat: Educational Sciences*, 50(3), 267–285. <https://doi.org/10.35516/edu.v50i3.2348>



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

Abstract

Objectives: This study aims to investigate the principles of law sovereignty included in the textbooks of Social Studies for the upper primary stage, mainly eighth, ninth, and tenth grades in Jordan.

Methods: The descriptive analytical method was adopted by content analysis based on an arbitrated list consisting of (5) domains for law sovereignty, which are legitimacy, legal guarantee, preventing the bad usage of authority, equity before the law with no discrimination, and achieving justice. Each domain included several principles of law sovereignty with a total of (54) principles. The study sample consisted of (18) textbooks. The study instrument was verified in terms of validity and reliability.

Results: The results revealed that the most frequent domain was legitimacy, while the least frequent domain was the third domain which is preventing the bad usage of authority. The study also revealed that the most frequent principle was principle no. (14) "the content suggests that laws advocate obtaining various rights," which was mentioned in the national and civil textbook of the ninth grade. The textbooks of the three grades did not include (11) domains. Moreover, the highest percentage that included the principles of law sovereignty was in the textbooks of social studies of the tenth grade, while the lowest percentage was in the textbooks of social studies of the eighth grade.

Conclusions: The study recommends the necessity of including more principles of law sovereignty in the third domain in the textbooks of social studies by the curriculum developers and designers.

Keywords: Textbooks of social studies, upper primary stage, principles of law sovereignty, content analysis.

مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن

لينا محمد عبيدالله / المعاينة*, عبدالله عزام / الجراح

قسم المناهج والتدريس، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى استقصاء مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، التاريخ، التربية الوطنية والمدنية) للمرحلة الأساسية العليا (الصف الثامن والتاسع والعاشر) في الأردن.

المنهجية: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، بالاستناد إلى قائمة محكمة تكونت من خمسة مجالات لسيادة القانون وهي: (الشرعية، الضمان القانوني، الوقاية من سوء استخدام السلطة، المساواة أمام القانون وعدم التمييز، الوصول إلى العدالة). واشتمل كل مجال على عدد من مبادئ سيادة القانون والتي بلغت (54) مبدأً. وتكونت عينة الدراسة من (18) كتاباً. وجرى التحقق من صدق الأداة وثباتها.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن المجال الأول (الشرعية) هو الأكثر تكراراً، وأقل المجالات تكراراً كان المجال الثالث (الوقاية من سوء استخدام السلطة). وأكثر المبادئ تكراراً كان المبدأ (14) "يشير المحتوى أن القوانين تدعم الحصول على الحقوق المختلفة" وكان في كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف التاسع الأساسي. ولم تتضمن كتب الدراسات الاجتماعية لعينة الدراسة (11) مبدأً وهي المبادئ (19، 20، 24، 26، 32، 37، 45، 47، 48، 53، 54). وبينت النتائج أن أكبر نسبة مساحة تتضمن مبادئ سيادة القانون كانت في كتب الدراسات الاجتماعية للصف العاشر، وأقل نسبة مساحة في كتب الدراسات الاجتماعية للصف الثامن.

الخلاصة: توصي الدراسة بزيادة تضمين مبادئ سيادة القانون في المجال الثالث في كتب الدراسات الاجتماعية من قبل مطوري ومصممي المناهج.

الكلمات الدالة: كتب الدراسات الاجتماعية، المرحلة الأساسية العليا، مبادئ سيادة القانون، تحليل المحتوى.

المقدمة:

يشهد القرن الحادي والعشرين انفجاراً معرفياً وسكانياً وتطوراً في التكنولوجيا والاتصال بشكل سريع، وفي مختلف مجالات الحياة اليومية، وترتب عليه تغييرات ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية في المجتمعات، وأصبحت كل دولة تبذل قصارى جهدها لتهيئة أبنائها للتعايش مع كل تلك التطورات ومواجهة التحديات.

أكد قاسم (2002) أن الإنسان لا يستطيع العيش بمفرده، فالإنسان من بداية الخليقة عاش مع غيره لأنه عاجز بمفرده عن تلبية جميع حاجاته، فالنفس الإنسانية لا يمكنها أن تحبس في عزلة تامة، حيث أنه من خلال حياة الجماعة تنشأ العلاقات بين الأفراد سواء أكانت علاقات عائلية أو مالية أو سياسية وغيرها من العلاقات التي تحقق للإنسان رغباته وحاجاته واستمراره؛ ولكن الإنسان أثناء سعيه للحصول على مطالبه وإشباع رغباته وحاجاته قد تتعارض مصالحه مع غيره، فظهرت الحاجة الملحة إلى تنظيم العلاقات مع الآخرين لأنه لا يمكن ترك الأمور لحرية الأفراد وأهوائهم ومصالحهم في التصرف؛ بل يجب تقييدها وتأطيرها بقيود وضوابط يفرضها المجتمع من أجل تحقيق النظام والعدل وإلا سادت الفوضى والغلبة للأقوى، وبالتالي يتحقق تقدم الحياة البشرية وازدهارها ورقمها، وهذا ما يجعل وجود القانون لازماً لحفظ كيان وبنين المجتمع. وتعد المناهج المدرسية أداة رئيسة وفاعلة بيد الدولة لإيجاد مواطن صالح، ومنتمٍ لوطنه، وملتزم بقيم مجتمعه، ومؤيد لواجباته بأمانه، ولابد من التركيز والعناية بالمناهج المدرسية المقررة من وزارة التربية والتعليم. وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2019) أن سيادة القانون هو حجر الأساس للمجتمعات التي تسودها مبادئ العدل والسلم؛ وتمكن جميع مواطنيها من المشاركة في بناء المجتمع، ونشر ثقافة احترام القانون.

ومن أعمق المفاهيم التي ترسخ مفهوم دولة القانون في وجدان وعقول الأفراد في الدول المتقدمة أم النامية هو مفهوم سيادة القانون. وأكدت وزارة التربية والتعليم الأردنية أن مسؤولية تطبيق وإبراز المفاهيم يتحقق من خلال المناهج وخاصة مناهج الدراسات الاجتماعية التي تبني المواطن الصالح (وزارة التربية والتعليم، 2013). وأكد زعيم (2003) أن القانون من ضرورات الحياة البشرية فالعلاقة بين الحقوق والقوانين وثيقة لا توجد الحقوق ولا تُحترم إلا في ظل القوانين التي تقرها.

ومن خلال اطلاع الباحثين لم يجدوا اتفاق عام حول تعريف اصطلاحي لسيادة القانون، وارتكزت الدراسة الحالية على تعريفين لسيادة القانون أولهما استمدته من تعريف الأمين العام للأمم المتحدة، وثانيهما استمدته من معايير سيادة القانون التي وضعتها اللجنة الأوروبية للديمقراطية المعروفة باسم (لجنة البندقية).

فسيادة القانون كما عرفها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان هي "مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولون أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان" (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2004:5). وعرفته اللجنة الأوروبية للديمقراطية المعروفة باسم (لجنة البندقية) بأنه: "مفهوم يتطلب وجود نظام قانوني محدد ومتوقع، حيث يحق لكل فرد أن يُعامل من جانب صناع القرار بطريقة تحفظ الكرامة والمساواة والعقلانية وفقاً للقوانين وأن تتاح له الفرصة للطعن في الأحكام أمام محاكم مستقلة ونزيهة ومن خلال إجراءات عادلة" (اللجنة الأوروبية للديمقراطية لجنة البندقية، 2016:10).

وقد أشار الجرف (1980) أن الباحثين اختلفوا حول وجود مبدأ سيادة القانون في العصور القديمة وانقسموا إلى رأيين: الرأي الأول وجود مبدأ سيادة القانون في العالم القديم والدليل على ذلك قانون (حمورابي) في بلاد ما بين النهرين؛ الرأي الثاني لا وجود لسيادة القانون في العالم القديم والدليل عدم خضوع الحاكم لقواعد محددة بل كان يعدّ إلهاً أو على الأقل منفذاً للمشيئة الإلهية.

وقد حرص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على تنفيذ التشريعات الإلهية والأنظمة الدينية التي تنظم الأمم وتنهض بها. فيها هو خاتم الأنبياء والمرسلين محمد - صلى الله عليه وسلم - قد حرص منذ وصوله إلى المدينة المنورة بإصدار الصحيفة أو الوثيقة أو الدستور الذي سيحتكم إليه أفراد المجتمع المدني، تعدد الدستور الأساس الذي انطلق منه النبي صل الله عليه وسلم في تواصله مع أفراد المجتمع المدني، والأساس الذي استند عليه في بناء الأمة المسلمة القوية في المدينة المنورة، (الشعبي، 2005). وقال الله تعالى في كتابه العزيز في شأن موسى عليه السلام "وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ وَأَمَرَ قَوْمَكَ بِأَخْذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْآفَاقِينَ (145) " (الأعراف: 145) فهذه الألواح كانت بمثابة الدستور الذي رجع إليه موسى - عليه الصلاة والسلام - في إعادة تنظيم مجتمع بني إسرائيل (خالد، 2017).

تكونت القائمة المرجعية لمعايير سيادة القانون التي وضعتها اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) (2016)، على مبادئ

سيادة القانون التالية:

أ- الشرعية وتتضمن ما يلي:

1- احترام القانون

2- الامتثال للقانون

3- العلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني.

4- صلاحيات تشريعية للسلطة التنفيذية.

5- الإجراءات التشريعية.

6- الاستثناءات في حالات الطوارئ.

7- واجب تنفيذ القانون.

8- القطاع الخاص: تخضع مؤسسات القطاع الخاص المختلفة للقانون والمساءلة.

ب- الضمان القانوني ويتضمن ما يلي:

1- الوصول إلى التشريع.

2- الوصول إلى قرارات المحاكم.

3- دقة ووضوح القوانين.

4- استقرار القانون واتساقه.

5- مراجعة التشريعات.

6- مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

ج- الوقاية من سوء استخدام السلطة وتتضمن ما يلي:

1- الضمانات القانونية

2- تقديم السلطة التنفيذية أسباب كافية لقراراتها.

د- المساواة أمام القانون وعدم التمييز وتتضمن:

1- مبدأ المساواة والالتزام.

2- عدم التمييز.

3- المساواة في القانون

4- المساواة أمام القانون.

هـ- الوصول إلى العدالة وتتضمن:

1- الاستقلال والنزاهة.

2- المحاكمة العادلة.

3- العدالة الدستورية.

أكدت اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) (2016) على وجود عدة معيقات لتطبيق مبادئ سيادة القانون كالفساد الذي يؤدي إلى إساءة استعمال السلطة، وتتخذ قرارات لا تتماشى مع القانون. وفساد المنظومة القضائية كاملة من المعوقات أيضاً (عبدربه، 2017). أشار زوييف (2020) بأن كوفيد 19 عبارة عن أزمة عالمية لا بد أن يرافقها الحفاظ على سيادة القانون وكذلك حماية الحريات الأساسية؛ لأن الحكومات تعاملت مع أزمة كوفيد 19 بالوجود القوي للجهات الأمنية والشرطة وهذا يؤدي لظهور تحديات مختلفة: الاستخدام غير المبرر أحياناً للقوة وتجاوزاً لبعض حقوق الإنسان وفرض حالة الطوارئ.

واطلع الباحثان على مجموعة من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية بعضها دراسات عربية وأخرى أجنبية منها:

أجرى ريسنجر (Reisinger, A, 2018) دراسة هدفت إلى معرفة أشكال تعلم المهارات المدنية لتصبح مواطناً فاعلاً وصالحاً، تكونت أداة الدراسة من استبانة ومقابلات شخصية، وأجريت الدراسة في منطقة جيور في المجر، وزعت الاستبانات على عينة عددها (254) مواطناً ومقابلات مع (15) مواطناً صالحاً، ومن نتائج الدراسة أن أهم مصدر لاكتساب المهارات المدنية هي الأسرة ثم التعلم، ثم وسائل الإعلام، وأوصت الدراسة أن على المؤسسات التعليمية توفير أساليب تدريسية جديدة ومناهج دراسية قادرة على إعداد مواطنين فاعلين.

أجرى العميري ومحمد (2018) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة تضمين المفاهيم القانونية المطلوب توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي في ضوء متطلبات التربية القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، ومعرفة تقديرات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمينها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بشقيه التحليلي (تحليل المحتوى)، والوصفي المسحي للمشاركين في الدراسة البالغ عددهم (208) فرداً في مدارس البنين والبنات الحكومية بجميع مراحل التعليم العام في مدينة جدة. واستخدمت الدراسة أداتين لجمع البيانات، وهما:

بطاقة تحليل المحتوى للكتب الدراسية (18 كتاب للطالب) مادة الدراسات الاجتماعية والوطنية، واستبانة لتقديرات المعلمين، بعد أن تحقق للأداتين خصائص الصدق والثبات اللازمة. أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة توافر المفاهيم القانونية تختلف من مرحلة دراسية إلى أخرى وأنها غير متوازنة وغير كافية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي. وأن درجة تقدير المشاركين لأهمية المفاهيم القانونية وعددها (172) مفهوما كانت (عالية جداً). وأوصت الدراسة ببناء مصفوفة المدى والتتابع للمفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في صفوف مراحل التعليم العام من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الثالث ثانوي.

أجرى العوضي والطلافة (2019) دراسة هدفت إلى تعرف مدى تضمين مبادئ الدولة المدنية في كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا للصفوف (الثامن والتاسع والعاشر) في الأردن، واستخدم الباحثان منهج تحليل المحتوى؛ بالاستناد على قائمة محكمة مكونة من ستة مبادئ للدولة المدنية واشتمل كل مبدأ على عدة جوانب بلغت (40) جانباً، وتم التحقق من صدق الأداة وثباتها؛ وتكونت عينة الدراسة من كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا للصفوف (الثامن والتاسع والعاشر) للعام الدراسي 2017/2018 للجزئين الأول والثاني؛ وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المبادئ تضميناً في الكتب الثلاثة هي: تعليم المواطنة ثم التعددية السياسية، المشاركة السياسية، الديمقراطية، سيادة القانون وأخيراً الفصل بين السلطات، وأوصت الدراسة بضرورة الابتعاد عن الصياغات القانونية المجردة لمبادئ الدولة المدنية والتحول إلى وضعها في سياقات حياتية تفاعلية تشرك الطلبة في الفهم والتفسير والتحليل والتقويم.

أجرت الأشقر (2020) دراسة هدفها الكشف عن مفاهيم حقوق الإنسان والقيم في كتب التربية الوطنية والحياتية والعلوم في المرحلة الأساسية الدنيا؛ والتعرف على مدى اكتساب طلبة الصف الرابع الأساسي لها بفلسطين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والأسلوب الارتباطي، وتكونت عينة الدراسة من (8) كتب للتربية الوطنية والحياتية والعلوم للصفوف الأربعة الأولى، واعتمدت على عينة عشوائية عنقودية من طلبة المدارس الحكومية غرب غزة وبلغ عددهم (560) طالباً وطالبة واشتملت أداة الدراسة على أداة لتحليل محتوى كتب التربية الوطنية والحياتية والعلوم؛ واختبار لقياس مدى اكتساب الطلبة لمفاهيم حقوق الإنسان وكذلك مقياس القيم الاجتماعية والعلمية؛ أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلبة الصف الرابع الأساسي لمفاهيم حقوق الإنسان يعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور؛ وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلبة الصف الرابع الأساسي في القيم تعزى لمتغير الجنس؛ وحصلت الحقوق الصحية على أعلى النسب في مجال حقوق الإنسان في تلك الكتب، وحصلت القيم الاجتماعية على أعلى النسب في مجال القيم تلك الكتب؛ وأوصت الدراسة بإعادة النظر في مناهج التربية الوطنية والحياتية والعلوم وإعادة بنائها في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان والقيم الاجتماعية والعلمية.

أجرى جيان (Jiyan, 2020) دراسة هدفها معرفة حجم العلاقة الارتباطية واتجاهها بين كل من: التثقيف في مجال القانون، والمعرفة القانونية من خلال التعليم، والموقف من سيادة القانون، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، حيث وزعت على عينة الدراسة التي بلغ عددها (360) طالباً وطالبة من طلاب الجامعات في مقاطعة قوانغشي في الصين، ومن نتائج الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين التثقيف في مجال القانون والمعرفة القانونية؛ وكذلك وجود ارتباط بين المعرفة القانونية والموقف من سيادة القانون، وأوصت الدراسة بأهمية ترسيخ تعليم القانون المحلي لبناء موقف جيد تجاه سيادة القانون لدى الطلاب لكي يمارسوها في الحياة اليومية، وضرورة تعاون وتشارك الأهل مع المدرسة في تثقيف الطلاب بالقانون.

تبين للباحثين بعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية:

1. قلة الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بمبادئ سيادة القانون اللازم تضمينها في الكتب المدرسية وبالأخص كتب الدراسات الاجتماعية، فجاءت هذه الدراسة كإسهام في الأدب التربوي المتعلق بمبادئ سيادة القانون اللازم تضمينها في الكتب المدرسية.
2. الدراسة الحالية حللت جميع كتب الدراسات الاجتماعية التي تُدرس لجميع الصفوف والمراحل الدراسية سواء المرحلة الأساسية أو المرحلة الثانوية، في حين اختارت دراسة كل من: العوضي وطلافة (2019)؛ والأشقر (2020) كتب التربية الوطنية فقط.
3. معظم الدراسات السابقة تناولت المهارات المدنية، ومبادئ الدولة المدنية وحقوق الإنسان كدراسة كل من: ريسنجر (2018)؛ والعوضي والطلافة (2019)؛ والأشقر (2020)، بينما الدراسة الحالية تناولت مبادئ سيادة القانون التي تتضمن وتشمل جميع العناوين السابقة وهي من نتائج سيادة القانون.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أضحى مفهوم سيادة القانون من أكثر المفاهيم انتشاراً على الصعيد السياسي والقانوني والإعلامي على المستوى العالمي، زادت أهمية مبادئ سيادة القانون لأن ترسيخ مبادئ سيادة القانون في التفكير العقلي والسلوك المنظم للمواطنين تؤدي إلى ترسيخ التفكير العلمي الذي يؤدي إلى الإبداع والتقدم. وسيادة القانون من الأفكار الرئيسية التي أشار لها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في ورقته النقاشية السادسة (2016) "كل مواطن لديه حقوق راسخة يجب أن تصان، وسيادة القانون هي الضمان لهذه الحقوق والأداة المثلى لتعزيز العدالة الاجتماعية".

وواقع الحياة اليومية تشهد كثرة الدعاوي والشكاوي القضائية التي تسجل في المحاكم الأردنية النظامية والشرعية، والتي قد يكون من أحد أسبابها هو قلة المعرفة والإدراك بمبادئ سيادة القانون لدى أفراد المجتمع لعدم وجود مادة علمية أو وحدة دراسية تدرس للطلبة في جميع مراحلهم الدراسية متخصصة فقط بمبادئ سيادة القانون؛ وانتشار الوسطة والمحسوبية في واقع الحياة اليومية للمجتمع الأردني وغياب المفاهيم العميقة للنزاهة ومكافحة الفساد في المناهج والكتب المدرسية ومنها كتب الدراسات الاجتماعية.

ولاحظ الباحثان من منطلق عملهما في المجال التربوي غياب الدراسات التحليلية التي تتناول موضوع مبادئ سيادة القانون في مناهج الدراسات الاجتماعية الأردنية؛ التي هي أساس بناء المواطن الصالح، ولاحظا كذلك أن توصيات آخر مؤتمر للتطوير التربوي الذي عقدته وزارة التربية والتعليم عام (2015) لم يتم الإشارة فيها إلى أهمية ترسيخ مبادئ سيادة القانون لدى المتعلمين من خلال مناهج الدراسات الاجتماعية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتغطي جانباً من هذا الغياب حول مبادئ سيادة القانون في المناهج المدرسية، من خلال تطوير قائمة بمبادئ سيادة القانون التي تؤسس قواعد دولة القانون، ومن ثم تحديد مدى تضمين كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن لمبادئ سيادة القانون، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما درجة تضمين كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن لمبادئ سيادة القانون؟
- 2- ما مساحة مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟
- 3- هل تختلف درجة تضمين مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا باختلاف مستوى الصف؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

- بناء قائمة بمبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية لطلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن.
- التعرف إلى درجة تضمين ومساحة مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية لطلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن.
- التعرف إلى الاختلاف في درجة تضمين مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية باختلاف مستوى الصف.

أهمية الدراسة

اكتسبت هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

الأهمية النظرية متمثلة بما يلي:

- 1- أهمية المشكلة التي تبحثها حيث أنها من القضايا الحساسة والعالمية في القرن الحادي والعشرين وقاعدة أساسية في إرساء فكرة دولة القانون في عقول الطلبة من خلال المناهج المدرسية.
- 2- هي من أولى الدراسات في الأردن – في حدود علم الباحثين – التي تتناول مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن، وبذلك ترفد الدراسات التربوية في هذا المجال.

الأهمية العملية متمثلة بما يلي:

- 1- إفادة مخطوط ومؤلفو المناهج الدراسية لتضمين مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية؛ مما يسهم في تطويرها وتحديثها وتجويدها.
- 4- قد يستفاد من نتائج هذه الدراسة في دراسات أخرى لعقد مقارنات بين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية لطلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن وكتب الدراسات الاجتماعية في دول أخرى، مع تفسير سبب ذلك التباين أو التشابه.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

فيما يلي مجموعة من التعريفات للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة:

تحليل محتوى: عرّفه اللقاني والجمال (1999: 145) بأنه: "أسلوب يستخدم بجانب أساليب أخرى لتقويم المناهج من أجل تطويرها، ويعتمد على تحديد أهداف التحليل ووحدة التحليل للتوصل إلى مدى شيوع ظاهرة أو فكرة أو أكثر، وبالتالي تكون نتائج هذه العملية إلى جانب ما يتم الحصول عليه من نتائج من خلال أساليب أخرى تحدد اتجاه التطوير مستقبلاً".

ويعرف إجرائياً: هو التحليل الوصفي الكمي لمحتوى كتب الدراسات الاجتماعية المقررة لطلاب المرحلة الأساسية العليا، في المملكة الأردنية الهاشمية للعام الدراسي 2021/2022 في ضوء مبادئ سيادة القانون، باستخدام وحدة الكلمة وحدة للتحليل.

كتب الدراسات الاجتماعية: عرفها الطيطي (2002، 15) بأنها: "الدراسات التي تُعنى بالإنسان وبتفاعله مع بيئته الاجتماعية والمهارات وألوان النشاط اللازمة للفرد لكي يصبح فعالاً بوصفه شخصاً وعضواً في جماعات مختلفة، وتتناول علاقات الكائنات البشرية – رجالاً ونساءً وأطفالاً – بعضها ببعضها الآخر، وكذلك علاقاتها بالبيئة الطبيعية التي تعي وتعمل وتلعب فيها".

وتعرف إجرائياً: بأنها المقررات الدراسية التي تُدرس في المرحلة الأساسية في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية تحت مسميات (الجغرافيا، والتاريخ، والتربية الوطنية والمدنية)، وعددها (18) كتاباً، من الصف الثامن الأساسي والصف التاسع الأساسي والصف العاشر الأساسي، للجزئين الأول والثاني، وهي التي سيتم تحليلها.

مبادئ سيادة القانون تعرف إجرائياً أنها المبادئ الخاصة بسيادة القانون المتعارف عليها دولياً، وهي المقياس الدولي لتحضر الدول وتقدمها وتستخدم كأداة ضغط سياسي على صعيد الخطاب السياسي والقانوني والإعلامي، وهي القواعد الأساسية لدولة القانون التي تم تحديدها اعتماداً على الأدب النظري لتشكل الأداة التي سيتم تحليل الكتب من خلالها.

المرحلة الأساسية العليا: هي إحدى المراحل الدراسية وفق السلم التعليمي في وزارة التربية والتعليم الأردنية التي تبدأ من الصف الثامن الأساسي وتنتهي مع الصف العاشر الأساسي.

محددات الدراسة وحدودها

من الممكن تعميم نتائج هذه الدراسة في ضوء الحدود والمحددات الآتية: 1- اقتصرَت هذه الدراسة على تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية) للجزئين الأول والثاني وعددها (18) كتاباً؛ والمقرر تدريسها لطلبة المرحلة الأساسية العليا (الصف الثامن الأساسي والصف التاسع الأساسي والصف العاشر الأساسي) في الأردن باستخدام أداة التحليل التي أعدها الباحثان.

2- اقتصرَها على أداة الدراسة التي طورها الباحثان مع التزامها بدرجات الصدق والثبات.

3- تم تطبيق هذه الدراسة في العام الدراسي 2021/2022.

4- وضوح مبادئ سيادة القانون لدى المحللين مما انعكس على دقتهم في تحليل عينة الدراسة.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من كتب الدراسات الاجتماعية وتشمل (الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية، والتربية الاجتماعية والوطنية وتاريخ الأردن، وتاريخ العرب والعالم) للجزئين الأول والثاني وعددها (52) كتاباً، بينما شملت عينة الدراسة كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية) للجزئين الأول والثاني وعددها (18) كتاباً؛ والمقرر تدريسها لطلبة المرحلة الأساسية العليا (الصف الثامن الأساسي والصف التاسع الأساسي والصف العاشر الأساسي) في الأردن في العام الدراسي 2021/2022؛ واختيرت عينة الدراسة؛ لأن هذه المرحلة انتقالية بين المرحلة الأساسية الدنيا والمرحلة الثانوية.

منهجية الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في استقصاء مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.

أداة الدراسة

قام الباحثان بتطوير أداة التحليل الخاصة بهذه الدراسة باتباع الخطوات التالية:

1 الاطلاع على الأدب النظري التربوي، والدراسات السابقة كدراسة الجراح وآخرون (2019)، وتم اعتماد القائمة المرجعية لمعايير سيادة القانون التي وضعتها اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) (2016). وتم إضافة مبادئ فرعية لسيادة القانون تناسب وتنطبق من القائمة المرجعية أو المعايير الرئيسية لسيادة القانون التي وضعتها اللجنة الأوروبية للديمقراطية، وتألفت أداة التحليل من قسمين هما:

القسم الأول: البيانات الأولية الخاصة بكتب الدراسات الاجتماعية المراد تحليلها وتشمل (الصف، اسم الكتاب، وسنة طبعة الكتاب).

القسم الثاني: خمسة مجالات رئيسية تمثل المعايير الرئيسية لسيادة القانون وهي (الشرعية، الضمان القانوني، الوقاية من سوء استخدام السلطة، المساواة أمام القانون وعدم التمييز، الوصول إلى العدالة)، (54) مبدأ من مبادئ سيادة القانون موزعة على النحو الآتي:

المجال الأول الشرعية واشتمل على (24) مبدأ من مبادئ سيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (1-24).

المجال الثاني الضمان القانوني واشتمل على (11) مبدأ من مبادئ سيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (25-35).

المجال الثالث الوقاية من سوء استخدام السلطة واشتمل على (3) مبادئ لسيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (36-38).

المجال الرابع المساواة أمام القانون وعدم التمييز واشتمل على (5) مبادئ لسيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (39-43).

المجال الخامس الوصول إلى العدالة واشتمل على (11) مبدأ من مبادئ سيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (44-54).

حيث تم التحليل بحساب التكرارات والنسبة المئوية، والمساحة، ودرجة التضمين لكل مبدأ من مبادئ سيادة القانون، وكذلك لكل مجال لوحده،

وتم تقدير درجة التضمين حسب النسبة المئوية للتكرارات واعتمد الباحثين (20) كمحك للحكم على درجة التضمين، حيث استخدمت القيم التالية لوصف درجة التضمين:

- 1- تكون درجة التضمين منخفضة جداً إذا كانت نسبة التكرارات (0% - 20%).
- 2- تكون درجة التضمين منخفضة إذا كانت نسبة التكرارات (أكبر 20% - 40%).
- 3- تكون درجة التضمين متوسطة إذا كانت نسبة التكرارات (أكبر 40% - 60%).
- 4- تكون درجة التضمين مرتفعة إذا كانت نسبة التكرارات (أكبر 60% - 80%).
- 5- تكون درجة التضمين مرتفعة جداً إذا كانت نسبة التكرارات (أكبر 80% - 100%).

صدق الأداة:

تحقق الباحثان من الصدق الظاهري (صدق المحتوى) لأداة التحليل الخاصة بالدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين وعددهم عشرة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من جامعة مؤتة في تخصصات: المناهج وأساليب التدريس، والعلوم السياسية، والقانون العام، والقانون الخاص، وعدد من المشرفين التربويين من مديرية التربية والتعليم لمنطقة الكرك في تخصصات: التاريخ، والجغرافيا، والشريعة الإسلامية). وطلب من المحكمين التحقق من الصدق الظاهري لأداة التحليل، وكانت آراء المحكمين إيجابية تجاه أداة التحليل ككل، مع إبداء بعض الملاحظات والمقترحات على عدد من المبادئ، حيث أخذت ملاحظاتهم بالاعتبار، وتم إجراء التعديلات المقترحة، من تعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات، وتم إعادة صياغة المبدأ رقم (33) لتناسب مع مجالها، وتم إعادة ترتيب بعض المبادئ وإدراجها ضمن المجال الأكثر تمثيلاً لها مثل: المبدأ رقم (46) والمبدأ رقم (37) والمبدأ رقم (8)، وأضيف (3) مبادئ جديدة وهي (4، 36، 45)، ولم يبد أي محكم ملاحظة لحذف أي مبدأ، وأعدوها كافية وتلم بمبادئ سيادة القانون، وهكذا أصبحت أداة التحليل بعد التحكيم مكونة من (5) مجالات، و(54) مبدأ من مبادئ سيادة القانون. ثبات الأداة:

تحقق الباحثان من ثبات أداة التحليل من خلال إجراء تحليل لعينة من كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن لدرجة تضمينها لمبادئ سيادة القانون مرتين؛ حيث تم تكليف باحث آخر لديه خبرة في الموضوع لإجراء التحليل لعينة الدراسة نفسها التي حلت من قبل الباحثين وتم مقارنة تحليله بتحليل الباحثين وتم استخدام وحدة تحليل الكلمة لملاءمتها هدف الدراسة. تم حساب معامل الثبات من خلال موصفية لمعالجة عادلة هولستي الآتية:

عدد الفقرات المتفق عليه

$$\text{درجة الثبات} = \frac{\text{عدد الفقرات المتفق عليه}}{\text{عدد (المبادئ المتفق عليها + المبادئ المختلف عليها)}} \times 100\%$$

عدد (المبادئ المتفق عليها + المبادئ المختلف عليها)

وبلغت نسبة معامل الثبات (88,89%) واعتبرت هذه القيمة عالية ومقبولة للحكم على ثبات أداة التحليل واستخدامها في الدراسة الحالية.

خطوات إجراء الدراسة

- 1- تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها.
- 2- مراجعة الأدب النظري المعاصر والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحديد مبادئ سيادة القانون.
- 3- اعتماد القائمة المرجعية لمعايير سيادة القانون التي وضعتها اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) (2016) ليتم استقصاء مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن من خلالها. وتم بناء المبادئ الفرعية التي تمثل وتنبتق من القائمة المرجعية لسيادة القانون من قبل الباحثان.
- 4- إعداد أداة التحليل الخاصة بالدراسة الحالية بصورتها الأولية.
- 5- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وتحديد الطبقات المعتمدة.
- 6- التأكد من الصدق الظاهري (المحتوى) لأداة التحليل من خلال عرضها على لجنة المحكمين.
- 7- إعداد أداة التحليل بصورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون.
- 8- تحديد وحدة التحليل المستخدمة في الدراسة وهي (الكلمة).
- 9- التأكد من ثبات أداة التحليل من خلال إجراء التحليل مرتين.
- 10- تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن وهي: (الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية)، للجزئين الأول والثاني وعددها (18) كتاباً، بالاعتماد على أداة التحليل الخاصة بالدراسة.

11- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

12- كتابة التوصيات المناسبة في ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج.

المعالجة الإحصائية

استخدم الباحثان طرائق إحصائية وصفية لمعالجة بيانات هذه الدراسة، حيث تم حساب كل من: (عدد التكرارات، والنسب المئوية، وعدد الصفحات، والمساحة، ودرجة التضمن لمبادئ سيادة القانون التي عددها (54) وكذلك للمجالات التي عددها (5).

تم حساب معامل الثبات لأداة التحليل من خلال معادلة هولستي

نتائج الدراسة ومناقشتها

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، وبناءً على التحليلات الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشته:

السؤال الأول: ما درجة تضمين كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن لمبادئ سيادة القانون؟

للإجابة عن السؤال استخرجت التكرارات والنسب المئوية وعدد الصفحات والمساحة ودرجة التضمن لكل مجال ومبدأ من مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، التاريخ، التربية الوطنية والمدنية) لصفوف المرحلة الأساسية العليا (الثامن والتاسع والعاشر) والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول (1) التكرارات والنسب المئوية والمساحة ودرجة التضمن لمبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، التربية الوطنية، التاريخ) للمرحلة الأساسية العليا الصفوف (الثامن والتاسع والعاشر)

الكتاب	المبادئ	الصف الثامن					الصف التاسع					الصف العاشر				
		النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	درجة التضمن	إجمالي	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	درجة التضمن	إجمالي	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	درجة التضمن	إجمالي
جغرافيا	1- يشير المحتوى أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة تكون متوافقة مع القانون وبموجبه	4,23%	3	2,03%	ملخفضة جداً	3	2,80%	3	1,92%	ملخفضة جداً	3	9,09%	1	0,70%	ملخفضة جداً	1
التاريخ		2,82%	2	1,18%	ملخفضة جداً	1	3,45%	1	0,58%	ملخفضة جداً	1	5,47%	5	2,89%	ملخفضة جداً	5
جغرافيا	2- يتضمن المحتوى الإشارة إلى المراجعة القضائية لإجراءات وقرارات السلطة التنفيذية.	5,63%	4	1,18%	ملخفضة جداً	2										
جغرافيا	3- يبين المحتوى أن الصلاحيات الممنوحة للمؤسسات الحكومية محددة وفق القانون.	2,82%	2	0,68%	ملخفضة جداً	1	0,93%	1	0,64%	ملخفضة جداً	1					
التاريخ		1,41%	1	0,59%	ملخفضة جداً	1						2,34%	3	1,16%	ملخفضة جداً	3
جغرافيا	4- يتضمن المحتوى مفهوم سيادة القانون	11,27%	8			6	8,41%	7	4,49%	ملخفضة جداً	2	2,86%	2	1,56%	ملخفضة جداً	2
التربية الوطنية والمدنية		4,05%	6			9						1,56%	1	0,58%	ملخفضة جداً	1
جغرافيا	5- يشير المحتوى أنه لدى موظفي القطاع العام إذن بالتصرف ضمن حدود الصلاحيات المخولة لهم.					3	10,34%	1	1,74%	ملخفضة جداً	1					
جغرافيا	6- يبين المحتوى أنه عدد تفويض بعض الصلاحيات العامة للقطاع الخاص توضع الصلاحيات المناسبة طبقاً للقانون.					1	0,93%	1	0,64%	ملخفضة جداً	1	1,43%	1	0,78%	ملخفضة جداً	1
التاريخ												0,78%	1	0,58%	ملخفضة جداً	1
جغرافيا	7- يشير المحتوى أن على المؤسسات الحكومية العامة حماية الحقوق الأساسية للأفراد عند تفويض بعض الصلاحيات للقطاع الخاص.	1,41%	1	0,68%	ملخفضة جداً	1						4,29%	3	2,34%	ملخفضة جداً	3
التاريخ												0,78%	1	0,58%	ملخفضة جداً	1

الصف العاشر				الصف التاسع				الصف الثامن				الكتاب	المبادئ	30
درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية			
ملفظة جاً	%0,70	1	%9,09	1	ملفظة جاً	%0,78	1	1	%20	1	ملفظة جاً	جغرافيا	8- يؤكد المحتوى بأن مصطلح القانون يشمل (المستور والافتقار الدولية والأظمة والتعليمات والأعراف) كلها ملزمة.	30
ملفظة جاً	%0,78	1	%7,14	5	ملفظة جاً	%5,13	8	19	%17,76	19	ملفظة جاً	التربية الوطنية والمدنية	9- يحرض المحتوى أنه يجب احترام الافتقار الدولية لأنها وسيلة للتعبير عن مبدأ الترقية.	30
ملفظة جاً	%5,78	10	%13,28	17	ملفظة جاً	%2,91	5	9	%31,03	9	ملفظة جاً	التاريخ	10- يشير المحتوى بأنه لا يجوز أن تحتج الدولة بأحكام القانون الداخلي الخاص بها.	30
ملفظة جاً	%1,56	2	%5,71	1	ملفظة جاً	%0,78	1	1	%20	1	ملفظة جاً	جغرافيا	11- يتضمن المحتوى إشارات أن الصلاحيات عبر المحورة للسلطة التنفيذية سمة أساسية للنظم الاستبدادية.	30
ملفظة جاً	%1,56	2	%5,71	4	ملفظة جاً	%1,28	2	3	%2,80	3	ملفظة جاً	التربية الوطنية والمدنية	12- يشير المحتوى أن النظم الدستورية الحديثة تكفل سيادة السلطة التشريعية على بقية السلطات.	30
ملفظة جاً	%2,89	5	%7,03	9							ملفظة جاً	التاريخ	13- يحرص المحتوى ارتباط سيادة القانون بالديمقراطية.	30
-	0	0	0	0							ملفظة جاً	جغرافيا	14- يشير المحتوى أن القوانين تدعم الحصول على الحقوق المختلفة.	30
ملفظة جاً	%0,78	1	%1,43	1							ملفظة جاً	التربية الوطنية والمدنية		30
ملفظة جاً	%1,16	2	%1,56	2	ملفظة جاً	%1,16	2	3	%10,34	3	ملفظة جاً	التاريخ		30
ملفظة جاً	%5,78	10	11,72	15							ملفظة جاً	جغرافيا		30
-	0	0	0	0							ملفظة جاً	التربية الوطنية والمدنية		30
ملفظة جاً	%1,56	2	%2,86	2	ملفظة جاً	%1,92	3	7	%6,54	7	ملفظة جاً	التاريخ		30
ملفظة جاً	%1,73	3	%2,34	3							ملفظة جاً	جغرافيا		30
ملفظة جاً	%0,70	1	%9,09	1							ملفظة جاً	التربية الوطنية والمدنية		30
ملفظة جاً	%4,69	6	%10	7	ملفظة جاً	%8,33	13	27,105 %			ملفظة جاً	التاريخ		30
ملفظة جاً	%2,89	5	%6,25	8							ملفظة جاً	جغرافيا		30

الصف الثامن										الصف العاشر	الصف التاسع	الصف الثامن	الكتاب	المبادئ	الرمز
لدرجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	لدرجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	لدرجة التضمين	المساحة						
ملخفضة جداً	%0,78	1	%1,43	1	ملخفضة جداً	%1,28	2	2	%1,87				جنزافيا	15- يتبين المحتوى أن أمن الدولة ومؤسساتها الديمقراطية ومساواة مواطنيها ومواطنيها من المصلحة العامة للدولة وتستحق الحماية	15
													جنزافيا	16- يتبين المحتوى أن المصلحة العامة للدولة قد تؤدي إلى انتقاص مؤقت من بعض حقوق الإنسان.	16
ملخفضة جداً	%0,58	1	%0,78	1									جنزافيا	17- يتبين المحتوى أن الحكومات الاستبدادية قد تستخدم قانون الطوارئ للبقاء في السلطة.	17
					ملخفضة جداً	%1,74	1	3	%10,34				جنزافيا	18- يؤكد المحتوى أن الحقوق الأساسية للإنسان لا تتعرض للانتقاص في حالات الطوارئ.	18
					ملخفضة جداً	%1,28	2	2	%1,87				جنزافيا	19- يتبين المحتوى أن حالات الطوارئ المعاملة لا بد أن تكون مقيدة بمدة زمنية.	19
													جنزافيا	20- يتبين المحتوى أن ضرور طوارئ المعاملة تراقب من البرلمان وتراجع من السلطة القضائية.	20
ملخفضة جداً	%28,40	2	%18,18	2	ملخفضة جداً	%0,78	1	1	%20				جنزافيا	21- يتضمن المحتوى إشارات إلى واجب التزام وامتثال جميع الأفراد بتنفيذ القانون.	21
ملخفضة جداً	%3,13	4	%5,71	4	ملخفضة جداً	%1,92	3	3	%2,80				جنزافيا	22- يؤكد المحتوى على ضرورة التزام وامتثال مؤسسات الدولة ومواطنيها بتنفيذ القانون.	22
ملخفضة جداً	%1,16	2	%3,13	4									جنزافيا		
					ملخفضة جداً	%0,64	1	2	%0,93				جنزافيا		
ملخفضة جداً	%1,16	2	%1,56	2	ملخفضة جداً	%0,58	1	3	%10,34				جنزافيا		

الصف العاشر				الصف التاسع				الصف الثامن				الكتاب	المبادئ	الرمز
درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية			
												جنزافيا	23- يشير المحتوى أن القوانين يتم تقييم مدى قابليتها للتطبيق العملي وكذلك مراجعتها بعد الإنفاذ.	٣٠١
ملفخفة جأ	%1,16	2	%1,56									التربية الوطنية والمدينة	24- يشير المحتوى أن مؤسسات القطاع الخاص تخصص للقانون والمساءلة بصورة مثالة للمؤسسات الحكومية.	٣٠٢
												جنزافيا	25- يشير المحتوى أنه يسهل وصول الأفراد إلى القوانين التشريعية من خلال نشرها بحدثة وسائل منها (الإنترنت أو الجريدة الرسمية)	٣٠٣
ملفخفة جأ	%0,78	1	%1,43					ملفخفة جأ	%0,68	1	%1,41	التربية الوطنية والمدينة	26- يحرص المحتوى سهولة وصول الأفراد لقرارات المحاكم.	٣٠٤
												جنزافيا	27- يشير المحتوى أن بعض قرارات المحاكم تفرض قيود الوصول لها لحماية الحقوق الفردية خاصة في القضايا الجنائية.	٣٠٥
								ملفخفة جأ	%0,68	1	%1,41	التربية الوطنية والمدينة	28- يشير المحتوى أنه يتم صياغة القوانين بكل دقة ووضوح لتكوين المواطن من تنظيم سلوكهم بما يتفق معها.	٣٠٦
								ملفخفة جأ	%59	1	%1,41	التراريخ	29- يشير المحتوى إلى ضرورة أن يحدد القانون الجديد بوضوح إنا كان ينبغي إنشاء أو تعديل تشريع سابق وما هي هذا التشريع.	٣٠٧
ملفخفة جأ	%0,58	1	%0,78									جنزافيا	30- يشير المحتوى أن القانون يجب أن يكون قائماً على التكيف مع الظروف المتغيرة.	٣٠٨
ملفخفة جأ	%4,05	7	%10,16	ملفخفة جأ	%0,58	1	%3,45					التربية الوطنية والمدينة		٣٠٩

278

الصف العاشر				الصف التاسع				الصف الثامن				الكتاب	المبادئ	الترتيب
درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية			
ملفظة جاً				ملفظة جاً	%0,64	1	%0,93	1				جنزافيا	39- يشتر المحوى إلى ضمان المستور مبدأ المساواة بين المواطنين في المعاملة.	39
ملفظة جاً	%1,56	2	%2,86	ملفظة جاً	%1,28	2	%1,87	2	ملفظة جاً	%2,03	3	%4,23	40- يشتر المحوى إلى أن جميع الأفراد سواء أأمم القانون ومساوون في التمتع بحمايتهم.	40
ملفظة جاً	%6,25	8	%15,71	ملفظة جاً	%3,85	6	%6,54	7	ملفظة جاً	%2,03	3	%5,63	41- يؤكد المحوى أن القانون يحظر التمييز بين الأفراد لأي سبب كان (كالعرق أو اللغة أو الدين أو اللون أو الجنس القومية...).	41
ملفظة جاً	%1,16	2	%2,34	ملفظة جاً	%0,58	1	%3,45	1	ملفظة جاً	%2,03	3	%4,23	42- يشتر المحوى أن القانون ينص على المساواة بين جميع الأفراد.	42
ملفظة جاً	%5,47	7	%15,71	ملفظة جاً	%0,64	1	%0,93	1	ملفظة جاً				43- يؤكد المحوى على إخضاع جميع الأفراد للقانون بمساواة.	43
ملفظة جاً					%0,64	1	%0,93	1	ملفظة جاً	%0,59	1	%1,41	44- يشتر المحوى إلى استقلال السلطة القضائية وعدم خضوعها للتأثير السياسي من السلطة التنفيذية.	44
ملفظة جاً	%2,31	4	%3,91	5					ملفظة جاً	%0,59	1	2,82	45- يشتر المحوى إلى نقابة المحامين وأحرفها في النظام القضائي من حيث ضمانها استقلال وزاهاة المحامين.	45
ملفظة جاً									ملفظة جاً	%0,68	1	%1,41	46- يؤكد المحوى على حق الأفراد في الحصول على المساعدة القانونية لمن لا يستطيع تحمل تكلفتها.	46

280

وظهر في الجدول (1) أن المبدأ (14) الذي نصه "يشير المحتوى أن القوانين تدعم الحصول على الحقوق المختلفة" احتل المرتبة الأولى بعدد التكرارات والتي بلغت (29) تكراراً ونسبة مئوية 27.11% وكانت درجة التضمن منخفضة، ومساحته من عدد صفحات الكتاب بلغت 8.33% وبالتحديد في كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف التاسع الأساسي. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن مخططي منهاج التربية الوطنية للصف التاسع الأساسي على وجه الخصوص يرون أنه لا بد من توعية هذه الفئة العمرية بأن القوانين ليست تقييداً لحرية الأفراد وإنما العكس بل هي الداعم الأول والأساس للحصول على الحقوق على اختلاف أنواعها، وقد يكون مخططو المناهج قد راعوا الخصائص النمائية لهذه الفئة العمرية من حيث الرغبة بالاستقلالية والحرية والاندفاع والمغامرة بخوض التجارب المختلفة، بالتالي تتم المواءمة بين خصائص تلك المرحلة وضبطها وتنظيمها من خلال التذكير المستمر لهم بوجود قوانين مختلفة تضمن لهم اكتساب حقوقهم المختلفة دون أن يغامروا بالحصول وإرجاع حقوقهم من الآخرين بأنفسهم وبالقوة. ولوحظ في الجدول السابق أن (11) مبدأ لم تتكرر ولا مرة في أي من الكتب الثلاثة أو الصفوف الثلاثة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم وجود قائمة مرجعية لدى مخططي منهاج الدراسات الاجتماعية لمبادئ سيادة القانون التي يجب أن تتضمنها كتب الدراسات الاجتماعية، وعدم التخطيط الجيد والمتناسق بين مؤسسات الدولة المختلفة للوصول الفعلي والحقيقي إلى دولة القانون التي تسعى غالبية دول العالم للوصول لها؛ لأنها الضمانة الأساسية لتقدم ورفاهية شعوبها.

ثانياً: السؤال الثاني: ما مساحة مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ؟
للإجابة عن السؤال الثاني استخرجت التكرارات والنسب المئوية وعدد الصفحات والمساحة ودرجة التضمن لكل مجال من مجالات مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، التاريخ، التربية الوطنية والمدنية) لصفوف المرحلة الأساسية العليا (الثامن والتاسع والعاشر) والجدول (2) يوضح ذلك

الجدول (2) التكرارات والنسب المئوية والمساحة ودرجة التضمن لمجالات سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية

(الجغرافيا، التربية الوطنية، التاريخ) في الأردن للمرحلة الأساسية العليا

المجالات	كتب الدراسات الاجتماعية	الصف الثامن				الصف التاسع				الصف العاشر			
		التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة
المجال الأول (الشرعية)	الجغرافيا	1	50%	1	0,65%	3	60%	3	2,34%	6	54,55%	6	4,23%
	التربية الوطنية والمدنية	42	45,16%	35	23,65%	81	75,70%	46	29,47%	34	48,57%	27	21,08%
	التاريخ	17	68%	12	7,06%	22	75,86%	10	8,7%	78	60,92%	54	30,66%
النتيجة الكلية للمجال		المجموع الكلي لعدد الصفحات: 194				المساحة الكلية: 56.73%				درجة التضمن:			
المجال الثاني (الضمان القانوني)	الجغرافيا	0	0	0	0	2	40%	2	1,56%	5	45,45%	5	3,52%
	التربية الوطنية والمدنية	28	30,11%	15	10,14%	11	10,28%	10	6,41%	11	15,71%	7	5,47%
	التاريخ	2	8%	2	1,18%	1	3,45%	1	0,58%	34	26,57%	18	10,41%
النتيجة الكلية للمجال		المجموع الكلي لعدد الصفحات: 80				المساحة الكلية: 23.39%				درجة التضمن:			
المجال الثالث (الوقاية من سوء استخدام السلطة)	الجغرافيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التربية الوطنية والمدنية	4	4,30%	4	2,70%	1	0,93%	1	0,64%	0	0	0	0
	التاريخ									8	6,25%	5	2,89%
النتيجة الكلية للمجال		المجموع الكلي لعدد الصفحات: 10				المساحة الكلية: 2.92%				درجة التضمن:			
المجال الرابع (المساواة أمام القانون وعدم التمييز)	الجغرافيا												
	التربية الوطنية والمدنية	10	10,75%	9	6,08%	12	11,21%	11	7,05%	24	34,29%	17	13,28%
	التاريخ	1	4%	1	0,59%					3	2,34%	2	1,16%

المجالات	كتب الدراسات الاجتماعية	الصف الثامن				الصف التاسع				الصف العاشر					
		التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	درجة التضمين	التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	درجة التضمين	التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة
النتيجة الكلية للمجال		المجموع الكلي لعدد الصفحات: 40				المساحة الكلية: 11.70%				درجة التضمين:					
المجال الخامس) الوصول إلى العدالة)	الجغرافيا	1	50%	1	0,65%	متوسطة									
	التربية الوطنية والمدنية	9	9,68%	7	4,73%	منخفضة جداً						1	1,43%	1	0,78%
	التاريخ	5	20%	5	2,94%	منخفضة جداً						4	3,91%	5	2,31%
النتيجة الكلية للمجال		المجموع الكلي لعدد الصفحات: 18				المساحة الكلية: 5.26%				درجة التضمين:					
		المجموع الكلي لعدد صفحات جميع المجالات: 342				المساحة الكلية: 100%									

الجدول (3) مساحة مجالات مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية

(الجغرافيا، التربية الوطنية والمدنية، التاريخ) في الأردن للمرحلة الأساسية العليا (الثامن الأساسي - العاشر الأساسي)

المجالات	كتب الدراسات الاجتماعية	الصف الثامن الأساسي		الصف التاسع الأساسي		الصف العاشر الأساسي	
		عدد الصفحات	المساحة	عدد الصفحات	المساحة	عدد الصفحات	المساحة
المجال الأول (الشرعية)	الجغرافيا	1	0,65%	3	2,34%	6	4,23%
	التربية الوطنية والمدنية	35	23,65%	46	29,47%	27	21,08%
	التاريخ	12	7,06%	10	8,7%	54	30,66%
عدد صفحات المجال الأول: 194 المساحة الكلية للمجال: 56.73%							
المجال الثاني (الضمان القانوني)	الجغرافيا			2	1,56%	5	3,52%
	التربية الوطنية والمدنية	15	10,14%	10	6,41%	7	5,47%
	التاريخ	2	1,18%	1	0,58%	18	10,41%
عدد صفحات المجال الثاني: 80 المساحة الكلية للمجال: 23.39%							
المجال الثالث (الوقاية من سوء استخدام السلطة)	الجغرافيا						
	التربية الوطنية والمدنية	4	2,70%	1	0,64%		
	التاريخ					5	2,89%
عدد صفحات المجال الثالث: 10 المساحة الكلية للمجال: 2.92%							
المجال الرابع (المساواة أمام القانون وعدم التمييز)	الجغرافيا						
	التربية الوطنية والمدنية	9	6,08%	11	7,05%	17	13,28%
	التاريخ	1	0,59%			2	1,16%
عدد صفحات المجال الرابع: 40 المساحة الكلية للمجال: 11.70%							
المجال الخامس (الوصول إلى العدالة)	الجغرافيا	1	0,65%				
	التربية الوطنية والمدنية	7	4,73%			1	0,78%
	التاريخ	5	2,94%			4	2,31%
عدد صفحات المجال الخامس: 18 المساحة الكلية للمجال: 5.26%							
المساحة الكلية لجميع المجالات: 100%							

يتضح من نتائج الجدول (3) أن المجال الأول (الشرعية) احتل المرتبة الأولى في نسبة مساحة تضمين مجالات مبادئ سيادة القانون وذلك في مبحث التاريخ للصف العاشر الأساسي، حيث بلغت نسبة مساحة التضمين للمجال 30.66%؛ وقد يعزى ذلك أن كتاب التاريخ يحتوي عدداً من المواضيع التي تتعلق بتأسيس إمارة شرق الأردن فكان لابد من التطرق لعدد من الممارسات السياسية والقانونية لضمان تأسيس الدولة الأردنية على أسس ثابتة كالدستور والسلطة التشريعية.

وتبين أيضاً من الجدول أن المجال الثاني (الضمان القانوني) كان أقل مجالات مبادئ سيادة القانون نسبة مساحة حيث بلغت 0.58% في كتاب التاريخ للصف التاسع، وقد يعزى ذلك أن هذا المجال اشتمل على عدد قليل من مبادئ سيادة القانون قد يكون بسبب عدم وجود مصفوفة تتابع لمبادئ سيادة القانون لدى مخططي ومصممي المناهج الدراسية الاجتماعية وهذا سبب عدم وجود التوازن في توزيع مبادئ سيادة القانون على مختلفة

كتب الدراسات الاجتماعية وعلى مختلف الصفوف الدراسية، وقد يكون بسبب اعتبار مبادئ ذلك المجال تتعلق فقط بالمختصين بالقانون في الجامعات وليس طلاب المدارس المستهدفين بها.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث ومناقشتها: هل تختلف درجة تضمين مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا باختلاف مستوى الصف؟

الجدول (4) التكرارات والنسب المئوية والمساحة ودرجة التضمين لمجالات سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية

(الجغرافيا، التربية الوطنية، التاريخ) للمرحلة الأساسية العليا الصفوف (الثامن والتاسع والعاشر)

المجالات	كتب الدراسات الاجتماعية	الصف العاشر				الصف التاسع				الصف الثامن			
		التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة	التكرارات	النسبة المئوية	عدد الصفحات	المساحة
المجال الأول (الشرعية)	الجغرافيا	6	54,55%	6	4,23%	3	60%	3	2,34%	1	50%	1	0,65%
	التربية الوطنية والمدنية	34	48,57%	27	21,08%	81	75,70%	46	29,47%	42	45,16%	35	23,65%
	التاريخ	78	60,92%	54	30,66%	22	75,86%	10	8,7%	17	68%	12	7,06%
	المجموع	118				106				60			284 56,91%
المجال الثاني (لضمان القانوني)	الجغرافيا	5	45,45%	5	3,52%	2	40%	2	1,56%	0	0%	0	0%
	التربية الوطنية والمدنية	11	15,71%	7	5,47%	11	10,28%	10	6,41%	28	30,11%	15	10,14%
	التاريخ	34	26,57%	18	10,41%	1	3,45%	1	0,58%	2	8%	2	1,18%
	المجموع	50				14				30			94 18,84%
المجال الثالث (الوقاية من سوء استخدام السلطة)	الجغرافيا	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	التربية الوطنية والمدنية	0	0%	0	0%	1	0,93%	1	0,64%	4	4,30%	4	2,70%
	التاريخ	8	6,25%	5	2,89%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	8				1				4			13 2,61%
المجال الرابع (المساواة أمام القانون وعدم التمييز)	الجغرافيا	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	التربية الوطنية والمدنية	24	34,29%	17	13,28%	12	11,21%	11	7,05%	10	10,75%	9	6,08%
	التاريخ	3	2,34%	2	1,16%	6	20,69%	4	2,32%	1	4%	1	0,59%
	المجموع	27				18				11			56 11,22%
المجال الخامس (الوصول إلى العدالة)	الجغرافيا	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	1	50%	1	0,65%
	التربية الوطنية والمدنية	1	1,43%	1	0,78%	2	1,87%	2	1,28%	9	9,68%	7	4,73%
	التاريخ	5	3,91%	4	2,31%	0	0%	0	0%	5	20%	5	2,94%
	المجموع	6				20				26			52 10,42%
المجموع الكلي لكل صف		209	41,99%			159	31,86%			131	26,25%		

يتضح من نتائج الجدول (4) أن كتب الدراسات الاجتماعية للصف العاشر الأساسي احتلت المرتبة الأولى بعدد التكرارات والتي بلغت (209)، وبنسبة مئوية بلغت (41.99%) ودرجة تضمين متوسطة ويعزى ذلك إلى أن كتب الدراسات الاجتماعية للصف العاشر الأساسي تحتوي على بعض المواضيع التي لها علاقة بدولة القانون وخاصة كتاب التربية الوطنية والمدنية، اهتمام مطوري المناهج على كتاب عاشر كون الصف العاشر نهاية

المرحلة الأساسية العليا؛ بينما احتلت كتب الدراسات الاجتماعية للصف الثامن الأساسي على أقل عدد تكرارات وبلغت (131) تكراراً ونسبة مئوية (26.25%) ودرجة تضمين منخفضة ويعزى ذلك لعدم وجود موضوعات تتعلق بدولة القانون التي تنشأ بفعل تطبيق مبادئ سيادة القانون، وعدم وجود مصفوفة تتابع لمبادئ سيادة القانون التي يجب إكسابها للطلاب خلال مراحل دراستهم المختلفة.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج يوصي الباحثين بما يأتي:

- 1- تطوير تأليف كتب الدراسات الاجتماعية، لبناء أفراد قادرين على معرفة وفهم مبادئ سيادة القانون لتأسيس دولة القانون.
- 2- إجراء المزيد من الدراسات المشابهة لهذه الدراسة لمراحل دراسية أخرى.
- 3- تضمين مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية لجميع الصفوف بشكل متوازن.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن الحسين، ع. (2016). الورقة النقاشية السادسة: سيادة القانون أساس الدولة المدنية. <https://rhc.jo/ar/media>.
- الأشقر، أ. (2020). مفاهيم حقوق الإنسان والقيم في كتب التربية الوطنية والحياتية والعلوم ومدى اكتساب طلبة المرحلة الأساسية الدنيا لها بفلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. (2004). سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. <https://www.ictj.org/sites/default/files/UNSC-Global-Justice-Post-conflict-2004-Arabic.pdf>
- الجراح، ع.، بني دومي، ح.، الصقرات، خ.، العمري، ع.، القرالة، ب.، والهويمل، ع. (2019). التقرير العام لتحليل مجالات حقوق الإنسان في الكتب الفلسطينية (اللغة العربية، الدراسات الاجتماعية، التربية الإسلامية، التربية المسيحية، الرياضيات، العلوم). المؤسسة العربية الأوروبية للتدريب والبحث والتعليم العالي.
- الجرف، ط. (1980). الحريات العامة. القاهرة: مطبعة النهضة.
- خالد، م. (2017). سيادة القانون. مجلة هدي الإسلام، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان، الأردن، 62(2)، 30-37.
- زعيم، إ. (2003). القضاء وسيادة القانون. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، المعهد العالي للقضاء، المغرب، 50، 47-58.
- زوييف، أ. (2020). كوفيد 19 وسيادة القانون. <https://unicbeirut.org/ar/node/2823>
- الشعبي، أ. (2005). وثيقة المدينة المنورة المضمون والدلالة. الدوحة: دار الكتب القطرية.
- الطيبي، م. (2002). الدراسات الاجتماعية طبيعتها أهدافها طرائق تدريسها. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- عبدربه، ع. (2017). دور الأمم المتحدة في تعزيز مبدأ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، (2)، 741 - 1101.
- العميري، ف.، محمد، ف. (2018). المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي. مجلة سلوك، الجزائر، 5 (6)، 108-147.
- العوذي، إ.، والطلافة، ح. (2019). مدى تضمين كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا في الأردن لمبادئ الدولة المدنية. دراسات: العلوم التربوية، 46(3)، 675-689.
- قاسم، م. (2002). مبادئ القانون المدخل إلى القانون - الالتزامات. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية). (2016). قائمة معايير سيادة القانون.
- اللقاني، أ.، والجمل، ع. (1999). مُعجم المصطلحات التربوية المُعرفة في المناهج وطرق التدريس. (ط2). القاهرة: عالم الكتب.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لوائح السياسات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2019). تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم: دليل لوائح السياسات.
- نعمة، ع. (1976). إطار الشريعة الإسلامية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، إدارة المناهج والكتب المدرسية. (2013). الإطار العام والنتائج العامة والخاصة لمناهج التربية الاجتماعية والوطنية. عمان، الأردن: مطبعة رعدان.

References

Holy Quran

Abed Rabbo, A. (2017). The role of the United Nations in promoting the principle of the rule of law at the national and international levels. *Journal of the Faculty of Law for Legal and Economic Research, University of Alexandria, Faculty of*

- Law, (2), 741-1101.
- Al-Amiri, F., & Muhammad, F. (2018). Legal concepts in public education social and national studies textbooks in light of the requirements of legal education and the nature of Saudi society. *Suluk Journal, Algeria*, 5(6), 108-147.
- Al-Ashqar, A. (2020). *Concepts of human rights and values in national education books Life, science and extent Basic Minimum Students 'Acquisition in Palestine. Unpublished master's degree*, Faculty of Education, Al-Aqsa University, Gaza Palestine.
- Al-Awadi, I., & Al-Talafha, H. (2019). The extent to which the books of national and civic education in the upper basic stage in Jordan include the principles of the civil state. *Dirasat: Educational Sciences*, 46(3), 675- 689.
- Al-Jarf, T. (1980). *Public freedoms*. Cairo: Al-Nahda Press.
- Al-Jarrah, Abd., Bani Doumi, H., Al-Saqrat, Kh., AlOmari, O., Al-Qarala, B., and Al-Huwaimel, O. (2019). *General report for analyzing the fields of human rights in Palestinian books (Arabic language, social studies, Islamic education, Christian education, mathematics, science)*. The Arab-European Foundation for Training, Research and Higher Education.
- Al-Shuaibi, A. (2005). *Medina's document is content and connotation*. Doha: Book House country.
- Al-Tatiti, M. (2002). *Social studies are of a nature whose objectives are their teaching methods*. Amman: Al-Masirah Publishing and Distribution House.
- European Commission for Democracy through Law (Venice Commission). (2016). List of sovereignty standards Law.
- Godson, R. (2000). Guide to developing a culture of lawfulness. *Trends in Organized Crime*, 5(3), 91-102.
- Ibn al-Hussein, Abd. (2016). Discussion paper VI: The rule of law is the foundation of the State civil. <https://rhc.jo/ar/media>.
- Jiyan, W. A. N. G. (2020). A study on the effect of law education on attitude toward rule of law based on the perspective of legal knowledge. *Revista de Cercetare și Intervenție Socială*, (69), 357-370.
- Khaled, M. (2017). Rule of law. *Huda al-Islam Journal, Ministry of Awqaf, Islamic Affairs and Holy Sites, Amman, Jordan*, 62 (2), 30-37,
- Laqani, A., & Al-Jamal, A. (1999). *Dictionary of Defined Educational Terminology in curricula and teaching methods*. (2nd ed.). Cairo: World of Books.
- Ministry of Education in the Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Curricula and Textbooks. (2013). *The general framework and the general and specific outcomes of the social and national education curriculum*. Amman, Jordan: Raghadan Press.
- Moncrieffe, M., & Moncrieffe, A. (2019). An examination of imagery used to represent fundamental British values and British identity on primary school display boards. *London Review of Education*.
- Nima, A. (1987). *The rule of law within the framework of Islamic legitimacy*. Beirut: University Foundation Studies and publishing.
- Qasim, M. (2002). *Principles of Law Introduction to Law Obligations*. Alexandria, Egypt: New University House.
- Reisinger, A. (2018). Different Ways of Contribution of Education System To Active Citizenship: A Methodological Review. *Journal of Central European Green Innovation*, 6, 13-30.
- Report of the Secretary-General of the United Nations. (2004). Rule of law and transitional justice in societies Conflict and post-conflict societies. <https://www.ictj.org/sites/default/files/UNSC-Global-Justice-Post-conflict-2004-Arabic.pdf>.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) and United Nations Office for Drugs and Crime. (2019). *Strengthening the rule of law through education: a guide for developers policies*.
- Yazici, H., Dogan, O., Koca, M. K., & Kaya, M. T. (2021). Examination of Perceptions of 6th Grade Students Regarding the Concepts of Law and Justice. *African Educational Research Journal*, 9(3), 665-678.
- Zaim, I. (2003). Judiciary and the rule of law. *Moroccan Journal of Local Administration and Development. Higher Institute of the Judiciary, Morocco*, (50), 47-58,
- Zoev, A. (2020). COVID-19 and the rule of law. <https://unicbeirut.org/ar/node/2823>.